

ثقافة بلا هوية

قد يبدو هذا العنوان مثيراً للاستغراب، وذلك لأن عناصر الثقافة هي المصدر الأساسي والمكون الرئيسي لجوهر الهوية الجماعية، ولذا كيف يمكن أن يكون مصدر الهوية، أي الثقافة بلا هوية. الواقع إن ذلك ممكن لأن كل ثقافة لها جذور، وإنها إذا فقدت جذورها فإنها تفقد هويتها أيضاً. كذلك لا بد من الإدراك أن الثقافة هي كائن حي يتطور ويتغير ويكتسب صفات وخصائص مختلفة ذات مصادر متباينة، وأنها من خلال عملية التطور والتغير وتقدم الزمن وتبدله تصبح ذات هوية جديدة تختلف كما ونوعاً، وأحياناً كلياً، عن خصائصها ومقوماتها السابقة، وبالتالي هويتها القديمة.

الثقافة هي إحدى أهم إفرزات الحضارة، حيث تنبثق الثقافة عن الحضارة وتعيش في كنفها وتقوم بالتأثر بها والتأثير فيها وخدمة أغراضها. وكما يكون بإمكان القارئ فهم الفرق بين الثقافة والحضارة، وبالتالي استيعاب ما نضبو إلى تفسيره من حقائق، نقول باختصار أن الحضارة هي إنتاج الإنسان، المادي وغير المادي من خلال تفاعله مع عناصر بيئته المختلفة، الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية عبر كافة العصور والأزمنة. أما الثقافة فهي الإنتاج غير المادي لمجتمع إنساني معين، وذلك من خلال تفاعله مع عناصر بيئته المختلفة خلال حقبة زمنية معينة. وهذا يعني أن الحضارة تجمع ما بين الوجه الثقافي غير المادي لحياة المجتمع مع الوجه المادي ذا الطبيعة الاقتصادية التكنولوجية للحياة المجتمعية. وحيث أن الحضارة هي إفرز مجتمعي عبر كافة الأزمنة والعصور، فقد أصبحت الإنجازات الحضارية ذات طبيعة تراكمية، وذلك بخلاف الثقافة التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

لقد أثبتت التجارب التاريخية أن التطورات المادية، خاصة المتعلقة منها بأدوات وأساليب ونوعية الإنتاج تؤثر تأثيراً كبيراً في الثقافة السائدة من خلال إحداث تحولات اجتماعية ومجتمعية عميقة. وهذا من شأنه في حالة حدوثه التسبب في تطور الثقافة وتغير الكثير من عناصرها الأساسية ومعطياتها وخصائصها ودورها المجتمعي بوجه عام. كذلك أثبتت التجارب الإنسانية أن من الممكن أن تؤثر الثقافة، أي العادات والتقاليد والفنون وطرق التفكير والقيم والمواقف الاجتماعية السائدة في مجتمع ما خلال حقبة زمنية ما في تطوير الحضارة وانتقالها من حقبة لأخرى، أي من مرحلة تطور حضاري معينة إلى مرحلة تطور أخرى أكثر رقياً وذات خصائص مادية وغير مادية مختلفة عما سبقها بكثير.

إذا عدنا بالذاكرة والسجلات التاريخية إلى الحقبة الزمنية التي سبقت نشوء وتطور حضارة الزراعة، أي إلى ما قبل عشرة آلاف سنة تقريباً، فإننا سنجد أن الحضارة التي سادت في حينه كانت حضارة الرعي والصيد وحياة التجوال غير المستقرة. ولقد أفرزت تلك الحضارة حيث سادت ثقافة قبلية ومجتمعاً قبلياً ذا خصائص مميزة وعلاقات اجتماعية خاصة، وقامت بتطوير هياكل اجتماعية بدائية بلا طبقات اجتماعية تقريباً. ويمكن تحديد أهم عناصر تلك الثقافة في سيادة العرف والتقليد والعادة بدل القانون، وممارسة عمليات الغزو والسلب والسبي كمنشآت ترفيحية شبه عادية مع القبول بما يترتب على مثل تلك العمليات عادة من خسارة وربح، وشيوع قيم الأخذ بالثأر ومعاداة الغير والشك في نواياهم. ورغم ظهور المجتمع القبلي في أماكن كثيرة من العالم، متباعدة وغير متواصلة مع بعضها البعض، إلا أن الثقافة التي أفرزتها حضارة ما قبل الزراعة كانت متشابهة إلى حد كبير، مما جعلها تشكل هوية مجتمع قبلي عالمي. وهذا يعني أن الحضارة هي أم الثقافة، وأنه مهما تباعدت المسافات بين الناس والمجتمعات فإن ثقافتهم تكون متقاربة ما دامت تلك المجتمعات تعيش نفس الحقبة الحضارية. لذا ليس بالإمكان إفرز ثقافات متباينة كثيراً في كنف حضارة واحدة لأن القيم الثقافية والعادات والتقاليد ونظم الحياة لا بد وان تتسجم مع نمط الإنتاج السائد وطبيعة العملية الاقتصادية المهيمنة على حياة المجتمع.

عندما انتقلت البشرية إلى عصر الزراعة قبل حوالي عشرة آلاف سنة، كان على الثقافة السائدة حينئذ، وهي الثقافة القبلية، أن تتطور بشكل جذري، وان تكتسب عناصر وأدوارا جديدة منسجمة مع نمط الإنتاج الزراعي الجديد. وعلى سبيل المثال، اختفت القبيلة وعلاقتها الاجتماعية لتحل محلها العشيرة، أي الحامولة أو العائلة المركبة، كما تنازلت الثقافة الزراعية في حلتها الجديدة عن الأعراف القبلية القديمة كعادات الغزو والسلب والسبي والمواقف العدائية القائمة على الشك بالغير. وفي ظل المجتمع الزراعي الجديد وحياة الاستقرار والارتباط بالأرض، اتجهت العلاقات الاجتماعية إلى تأسيس مبدأ التعاون والتكافل المجتمعي. وبسبب ظهور الملكية الخاصة المرتبطة بالأرض وما ينبثق عنها عادة من دخل وامتيازات اجتماعية، ظهرت الطبقة في المجتمع الزراعي حيث أصبح المجتمع يتكون أساسا من طبقتين اجتماعيتين. إلى جانب ذلك، تطورت الملكية الجماعية للمراعي إلى ملكية فردية وعائلية خاصة للأراضي الزراعية، مما ساهم في دعم الطبقة وإفراز هياكل اجتماعية ذات طبيعة رأسية مختلفة عما سبقها من هياكل. وهذا يعني أن الزراعة، كنمط إنتاج وحضارة مختلفة عن حضارة الرعي والتجوال، أفرزت ثقافة جديدة منسجمة مع نمط الإنتاج الزراعي وحياة الاستقرار المختلفة كما ونوعا عن نمط الرعي والصيد وحياة التنقل والتجوال.

قبل حوالي 250 سنة بدأت الشعوب الأكثر تقدما ورقيا في العالم تدخل حقبة حضارية جديدة، هي حضارة الصناعة، وبالتالي تفرز ثقافة مختلفة عما سبقها، ومجتمعا جديدا اختلف كثيرا ونوعيا عن المجتمع الزراعي الذي سبقه من حيث الهياكل الاجتماعية والاقتصادية. وعلى سبيل المثال، اختفت من المجتمع الصناعي الجديد الهياكل الاجتماعية الزراعية، حيث حلت العائلة محل العشيرة أو الحامولة، وتراجعت أهمية العادات والتقاليد والمواقف القديمة وما ارتبط بها من علاقات اجتماعية كثيرا لتحل محلها علاقات العمل والمصلحة. وإلى جانب ذلك، أفرز المجتمع الجديد طبقة اجتماعية جديدة لم يعرف لها التاريخ الإنساني مثيلا من قبل، هي الطبقة المتوسطة. ولقد لعبت تلك الطبقة دورا بارزا في عمليات التنمية الاقتصادية، وفي نشر الديمقراطية وحمايتها وتسخيرها لخدمة مصالحها وحماية مكاسبها الاجتماعية، وفي إرساء أسس العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات في المجتمع الصناعي. وهذا يعني أن نمط الإنتاج الصناعي، والذي قام على جمع الأعداد الكبيرة من العمال للعمل في مصنع واحد، وتحت سقف واحد، ولمصلحة رجل أعمال واحد أو مؤسسة صناعية واحدة، كان عليه أن يفرز ثقافة جديدة مختلفة كما ونوعا عن الثقافة الزراعية في مقدورها الانسجام مع علاقات الإنتاج التي سادت حياة المجتمع الصناعي الجديد وقامت بدعمه وتمكينه من مواصلة عملية الإنتاج والتقدم.

في العصور القديمة وشبه الحديثة التي سبقت ثورات المواصلات والاتصالات والمعلومات كان التطور المجتمعي حيث حدث، محصورا ضمن بيئة اجتماعية وجغرافية صغيرة نوعا ما، مما جعله غير قادر على التأثير كثيرا أو التأثير نوعيا بما حوله من بيئات اجتماعية وجغرافية أخرى. وهذا بدوره جعل الثقافة الجديدة، أي ثقافة مجتمع الصناعة، تتطور وتبرز وتسود في البلاد التي دخلت عصر الصناعة وحضارته الجديدة دون أن يصل تأثيرها وتنتشر قيمها ومواقفها وعلاقتها الاجتماعية في المجتمعات الزراعية في البلدان المجاورة. وفي ضوء تميز وتقدم وتفوق إنتاجية حضارة الصناعة عن إنتاجية حضارة الزراعة، فإن المجتمعات التي عاشت عصر الزراعة وما قبلها أصبحت بحكم عملية التطور الحضاري مجتمعات متخلفة عن العصر. من ناحية أخرى، كان لذلك التطور أثره في تعميق الفجوة بين ثقافات المجتمعات الزراعية التقليدية من جهة وثقافات المجتمعات الصناعية من جهة ثانية، إذ بينما تميزت الأولى بالجمود النسبي، تميزت الثانية بالديناميكية. ومع تنامي الفجوة الثقافية بين المجتمعين، وتبلور انعكاساتها على سلوكيات ومواقف وقيم وعلاقات كل مجتمع، أصبح من الصعب قيام تفاعل وتواصل ثقافي بين الثقافتين، ومن السهل سيادة حالة من عدم التفاهم والوئام بين المجتمعين. وهذا تسبب كما نعلم في ظهور النزعات العنصرية في المجتمعات الصناعية الغربية، وهي نزعات ادعت تفوق بعض الأجناس على غيرها وقادت إلى الاستعمار والاستغلال الذي ساد عصور النهضة لمئات السنين.

بعد حدوث ثورات المواصلات والاتصالات والمعلومات في القرن العشرين أصبح بالإمكان انتقال الناس والبضائع والمعلومات وأساليب العمل والتنظيم وطرق التفكير والأفكار من المجتمعات الصناعية إلى المجتمعات الزراعية بسهولة كبيرة وسرعة مذهلة. ولقد ترتب على ذلك تعرض الثقافات الزراعية التقليدية إلى تأثيرات الثقافة الصناعية ومجتمعها الاستهلاكي، وكل ما طورته تلك الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وطرق تفكير ومظاهر حياتية وسلوكيات مختلفة. ولقد كان ظهور المجتمع الاستهلاكي في الدول النامية بقيمه ومواقفه من ناحية، وسيطرته على حياة قطاع كبير من حياة الناس من ناحية ثانية أهم مظاهر التغير في معطيات الحياة الزراعية ومجتمعاتها التقليدية. وحيث أن تلك المجتمعات تتميز بضعف قدراتها الإنتاجية، وأنها لا تزال غير قادرة على وعي أهمية الوقت، وغير مهياً لعبور عصر الصناعة من النواحي العلمية والمؤسسية والقيمية، فإن تلك المجتمعات أصبحت متخلفة عن الغير من مجتمعات صناعية وتابعة لها تبعية شبه كاملة، ليس فقط من النواحي الاقتصادية، بل وأيضاً من النواحي السياسية والأمنية والعلمية والتكنولوجية. لذلك، ولأول مرة في تاريخ الإنسانية، بدأت الثقافة الزراعية تبتعد عن جذورها وتكتسب معطيات وصفات غريبة غير منسجمة مع نمط الإنتاج الزراعي القديم، وغير قادرة في الوقت ذاته على قيادة نمط الإنتاج الزراعي نحو التطور والانتقال به إلى عصر الصناعة وحضارتها الديناميكية دائمة التغير والتطور. وهذا جعل الثقافة السائدة والمتنامية في المجتمعات النامية عامة تبتعد عن جذورها الزراعية، وتفقد بالتالي هويتها القديمة دون التحول إلى الثقافة الصناعية الجديدة وعناصر هويتها الديناميكية، فلا هي ثقافة زراعية تقليدية رغم عيشها في كنف حضارة الزراعة، ولا هي ثقافة صناعية قادرة على الانسجام مع متطلبات النمط الإنتاجي الصناعي رغم تأثرها بتلك الثقافة وتشرب بعض أخلاقياتها.

اليوم، وبعد تبلور عصر العولمة، أصبحت الثقافات المهيمنة على المجتمعات الزراعية، ومنها الثقافة السائدة في كافة الدول العربية والإسلامية، ثقافة مشوهة بلا شخصية، ومعرضة لكل رياح التغيير الآتية من الغرب والشمال. وهذا يعني أنها أصبحت غير قادرة على البقاء ملتصقة بجذورها الزراعية والقبلية التقليدية القديمة، وغير مؤهلة لنقله نوعية تضعها في مصاف الثقافات الصناعية. وهذا يجعلها ثقافة بلا هوية، الهوية الزراعية تتآكل يوماً بعد يوم، والهوية الصناعية والمعرفية تبتعد عنها يوماً بعد آخر، وذلك بسبب سرعة تطور المعارف والمعلومات وتراكم التكنولوجيا وتبدل طرق الإنتاج والتنظيم في الغرب والشمال على السواء. وهذا بدوره جعل المجتمع العربي في كل بلد عربية ينقسم إلى مجتمعات فرعية ذات ثقافات متباينة، أكبرها زراعي وأصغرها قبلي، بالإضافة إلى مجتمع صناعي صغير ومجتمع معرفي اصغر بكثير. وهذا جعل ما يسمى بالمجتمع العربي مجتمعا بلا هوية حقيقية، يرفض الانتماء إلى مجتمعات وثقافات عصور ما قبل الصناعة، ولا يملك المؤهلات العلمية أو الفنية أو القيمية أو الذهنية للدخول كمشارك فاعل ومنتج في مجتمعات وثقافات عصر الصناعة وما بعدها، بل ويفتقد أيضاً الوعي المطلوب لتحديد المنطلق والهدف ومكونات الهوية.

على سبيل المثال، يلاحظ المراقب أن العامل الزراعي في الأردن كان قبل حوالي الربع قرن ربما أكثر العمال الزراعيين إنتاجية في العالم العربي. أما اليوم فمن الصعب جداً، إن لم يكن من شبه المستحيل العثور على عامل زراعي في الأردن، وهو بلد لم يدخل عصر الصناعة بعد، ولم يطور قطاع الخدمات لديه بما يكفي لبناء اقتصاد منتج في مقدره الاعتماد على الذات واستيعاب الجزء الأكبر من الأيدي العاملة. إن كل مالكي الأراضي الزراعية في الأردن تقريباً يستخدمون عمالاً زراعيين مصريين، وهذا يجعل الغالبية العظمى من ملاك الأراضي وغيرهم من الأردنيين يعيشون على حساب الغير. إذ بالرغم من ارتفاع نسبة البطالة في الأردن إلى حوالي عشرين في المائة من الأيدي العاملة، فإن عدد العمال المصريين في الأردن يتجاوز نصف مليون شخص، أي ما يعادل ضعف عدد العاطلين عن العمل. أما البقية من عمال وموظفي الأردن، فإن الأغلبية تعمل في الحكومة والجيش وفي قطاع خدمات متخلف وضعيف الإنتاجية، وبعضهم الآخر يعمل في قطاع صناعي صغير يعتمد أساساً على عمالة أجنبية أسبوية. وبسبب التطلعات الاستهلاكية وضعف الإنتاجية والترفع عن مزاوله بعض المهن

والأعمال الفنية والخدمات أصبح الأردن يعتمد اعتمادا كبيرا على التحويلات المالية التي تصل من أبنائه العاملين في الخارج، وعلى المعونات الأجنبية التي تأتي أساسا من أمريكا وبعض دول أوروبا الغربية.

إن من النتائج الطبيعية للتطلعات الاستهلاكية غير المرتبطة بتطور ايجابي في القدرة الإنتاجية وتقدم ملحوظ في المواقف والقيم التي تحترم العمل والوقت وتراه ذا قيمة معنوية واقتصادية، هي تدهور السلوكيات وظهور الانتهازية وشيوع الفساد وأعمال النصب والاحتيال. إذ بينما تنخفض إنتاجية العامل العربي عموما إلى حوالي 5% فقط من إنتاجية العامل الألماني والأمريكي والسويدي، نلاحظ أن العامل العربي يتطلع نحو امتلاك كل ما حصل عليه العامل الألماني والأمريكي والسويدي من منتجات استهلاكية ومزايا اجتماعية. لذا نلاحظ أنه بالرغم من رخص تكلفة العمل في بلد مثل المغرب أو مصر، فإن الصناعات العربية عموما تفتقد القدرة من حيث الجودة والسعر على المنافسة في الأسواق العالمية. وبسبب انخفاض دخل العامل العربي، وهو انخفاض جاء بسبب انخفاض إنتاجية ذلك العامل وعدم احترامه للعمل والوقت، نراه غالبا ما يلجأ إلى أساليب انتهازية وأحيانا غير أخلاقية للحصول على منتجات العصر الاستهلاكية كالتلفزيون والتلفون الخليوي والملابس الحديثة والعطور الفرنسية وغيره. إن الثقافة التي تفقد هويتها كالثقافة العربية هي ثقافة غير صالحة، فهي ليست ثقافة قبلية ولا ثقافة زراعية منتجة ضمن مفهوم ومعطيات عصور ما قبل الصناعة، وليست ثقافة صناعية منتجة ضمن مفهوم ومعطيات عصر الصناعة. ولما كان من المستحيل العودة بهذه الثقافة إلى جذورها الماضية، فإن السبيل الوحيد لجعلها قادرة على التعايش مع العصر يكمن في تطويرها وتحديثها للسير في اتجاه التجاوب مع متطلبات عصري الصناعة والمعرفة.

قد يدعي البعض أن تخلف الثقافة في البلاد العربية والإسلامية عامة يعود إلى الابتعاد عن الدين، لكن الثقافة لا تنتمي إلى دين، وإن كان الدين هو أحد المكونات الأساسية للثقافة الزراعية. لذلك، وإن كان في مقدور الدين إعادة غرس الكثير من القيم والأخلاقيات النبيلة في جسم الثقافة وفي سلوكيات الفرد، إلا أنه لا يستطيع وحده أن يجعل الثقافة منتجة ومنسجمة مع إطارها الحضاري المعرفي المهيمن على العالم، وذلك لأنه غير قادر بطبيعته، ولا من مهامه الأساسية تطوير نظم التعليم وإقامة مؤسسات البحث والتطوير ونشر قيم جديدة تحترم العمل والإنتاج والوقت.

العصر الصناعي والعصر المعرفي بحاجة لثقافة جديدة، وإن كان للدين دور في الحفاظ على أخلاقياتها، إلا أن نمط الإنتاج هو الإطار الذي يشكل هويتها ويصوغ مكوناتها الأساسية من عادات وتقاليد وقيم وطرق تفكير ومواقف. ودون ثقافة منسجمة مع عصري الصناعة والمعرفة سيبقى العالم العربي متخلفاً، وسيبقى العامل العربي ضعيف الإنتاجية يعاني الفقر والحاجة وانعدام الحرية، وستتأصل جذور الفساد والانتهازية وعدم المسؤولية، وسيستمر المجتمع العربي في التفكك والتفسخ، وستستمر الثقافة العربية في التمزق، مما يعني تسارع عملية تدهور الأخلاقيات عامة وانحلال المجتمع وتفتته إلى فئات متناحرة، لا متوافقة أو حتى متصالحة.

professorrabie@yahoo.com

د. محمد عبد العزيز ربيع

www.yazour.com

أكتوبر 2008